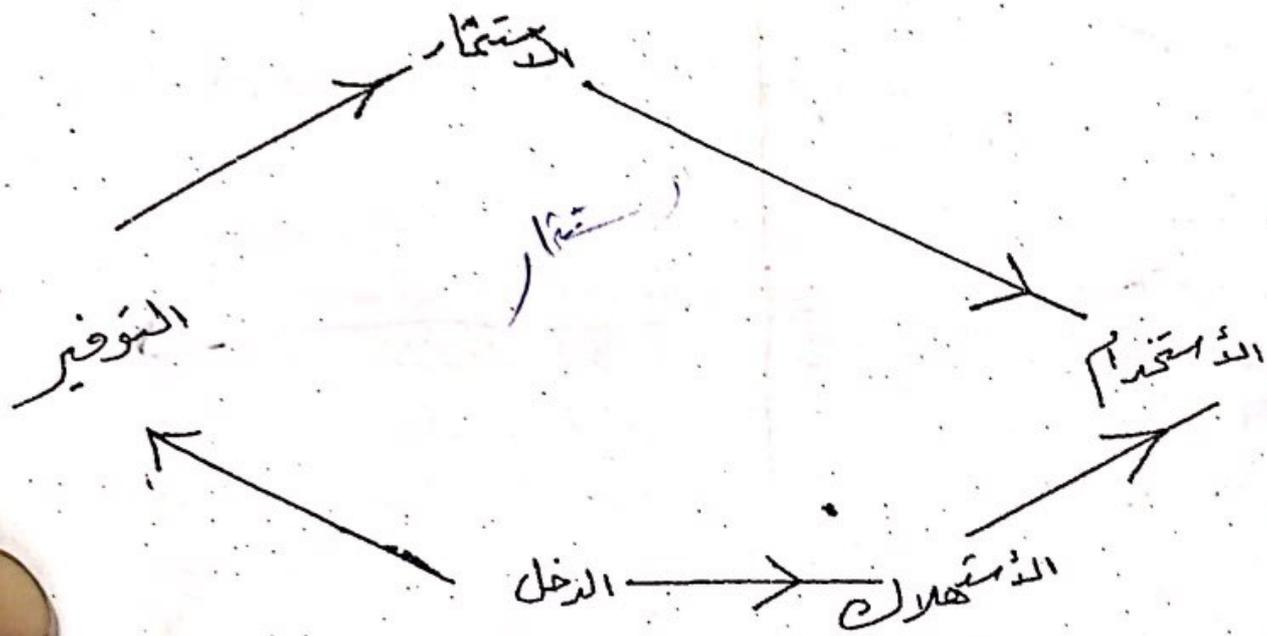


أ. مفهوم التوفير والعوامل المؤثرة فيه

التوفير بمعناه الدقيق هو الامتناع عن الاستهلاك عن طريق عدم اقتناء السلع والخدمات لأسباب تتعلق بالظروف الموضوعية والدائية للمستهلك (١). أو هو الفرق بين الدخل والاستهلاك الذي يعبر عنه بالنقود، فإذا كان الدخل الشهري للفرد (٢٥٠) ديناراً وكانت قيمة استهلاكه للمواد الضرورية والثانوية (١٨٠) ديناراً فإن قيمة توفيره هي (٧٠) ديناراً. وهناك من عرف التوفير بذلك الجزء من الدخل الذي يحصل عليه المستهلك نتيجة عدم استهلاكه بشراء السلع والخدمات، لكن التوفير غالباً ما يسبب هبوطاً في الطلب على السلع والخدمات ويساعد في انسيابية الأموال الموفرة نحو خلق رؤوس الأموال الانتاجية كالمصانع والمواد الأولية والطرق والجسور والقنوات والمكائن الثقيلة ... الخ (٢). إذن، التوفير يساعد على تراكم رأس المال ويمكن المجتمع من استثمار الأموال في المشاريع الانتاجية ذات النفع العام. إذن التوفير هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفقه الفرد على السلع الاستهلاكية، والمجتمع الكبير هو الذي يؤدي مهمة التوفير، ونعني هنا بالمجتمع الكبير الافراد والجماعات المؤسسية.

لكن التوفير يعتمد على الدخل والاستثمار والاستخدام (٣). وفي هذا الصدد يعتقد اللورد كينز بأن مستوى أنشطة العمل والاستخدام يعتمد على مستوى الدخل، هذا المستوى الذي يحدد كلا من التوفير والاستثمار. لذا كل من التوفير والاستثمار والدخل يعتمد بصورة مشتركة الواحد على الآخر. كذلك يعتمد مستوى الاستهلاك

كما يخبرنا اللورد كينز على الدخل (١). زد على ذلك الاثر الفاعل الذي يتركه الاستثمار على مستوى الدخل. ذلك ان الاستثمار يولد الدخل. والدخل هو الذي يؤثر على مستويات التوفير والاستثمار. اما مستوى الاستخدام فيعتمد بصورة جزئية على انتاج السلع الرأسمالية (الاستثمار) ويعتمد كذلك على انتاج السلع الاستهلاكية (الاستهلاك). اذن، الدخل يؤثر في التوفير والتوفير يؤثر في الاستثمار والاستثمار يؤثر في الاستخدام (٢). كما ان الدخل من جهة اخرى يؤثر في الاستهلاك والاستهلاك يؤثر في الاستخدام. والشكل المرسوم ادناه يوضح العلاقة بين الدخل والتوفير والاستثمار والاستهلاك.



شكل يوضح العلاقة بين الدخل والتوفير والاستثمار والاستهلاك

ويقسم التوفير الى اربعة اقسام اساسية هي :

١. توفير الافراد

يؤدي هذا النوع من التوفير ابناء المجتمع الذين يمتنعون عن الاستهلاك بغية جمع المال الذي يستطيعون انفاقه في وقت اخر او يمتنعون عن الاستهلاك بغية تكوين رأس مال مستقبلي يعتمدون عليه في حياتهم اللاحقة او ينفقونه على

مشاريعهم الخاصة كسواء العقار او تعليم الاولاد او تأسيس الشركات والاعمال التي تدر عليهم الارباح المغرية ... الخ .

٢ . توفير الشركات والمؤسسات

يعتبر الافراد مسؤولين عن ٥٠ % من حجم التوفير . اما النسبة المتبقية من التوفير فتكون الشركات والمؤسسات المحدودة مسؤولة عنها^(١) . فالشركات تحقق ارباحا سنوية نتيجة للقرارات الصائبة التي يتخذها المدراء والاسهم الكثيرة التي يمتلكها المساهمون . وعندما لا تقسم الارباح على المدراء والمساهمين بنهاية السنة فانها تعتبر اموالا موفرة يمكن ان تشارك في توسيع الشركات والمصالح وزيادة كفاءتها الانتاجية .

٣ . التوفير الالزامي

التوفير والضريبة هما شيان مختلفان . لكن آثارهما الاقتصادية غالبا ما تكون متشابهة طالما انهما ينتجان في تقليص الاستهلاك ويساعدان على زيادة حجم الاستثمار . اذا كان الافراد غير راغبين بالتوفير فان الدولة تستطيع الزامهم على تقليص الاستهلاك من خلال فرض الضرائب عليهم . وقيمة الضرائب المفروضة يمكن توفيرها في المصارف والمؤسسات المالية كيما تستثمر في المشاريع الانتاجية والخدمية .

٤ . التوفير المفروض

يمكن تقليص الطلب على السلع الاستهلاكية من خلال استحداث تضخم مالي معتدل . هذا التضخم الناجم عن زيادة الاسعار دون زيادة الدخول . الامر الذي يسبب تقليص الاستهلاك وتوجيه الموارد نحو انتاج السلع الرأسمالية . ومثل هذه الظاهرة الاقتصادية تؤدي نفس الدور الذي يؤديه التوفير . ومثل هذا النمط من التوفير يسمى بالتوفير المفروض (Forced Saving)

اما العوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة في التوفير فيمكن اجمالها بالنقاط التالية :

١. حجم الدخل

يؤثر حجم الدخل الذي يتقاضاه الفرد تأثيرا ايجابيا في التوفير، فكلما كان الدخل كبيرا، كلما كان مستوى التوفير عاليا (٧)، اما اذا كان حجم الدخل صغيرا، فان التوفير يكون معدوما او محدودا. وعندما يزداد او ينخفض حجم الدخل فان التوفير يرتفع وينخفض بموجب معدل الدخل. اذن، مستوى الدخل هو الذي يؤثر في مستوى التوفير.

٢. معدل سعر الفائدة

اذا كان معدل سعر الفائدة مرتفعا فان التوفير يزداد أملا في الحصول على الارباح والعوائد من رؤوس الاموال الموفرة (٨)، اما اذا كان معدل سعر الفائدة واطئا فان التوفير يتقلص او ينعدم حيث لا يقدم المواطنون على التوفير بسبب تدني او انعدام الارباح التي يجنيها التوفير.

٣. الميل نحو التوفير

اذا كان الفرد راغبا ومستعدا على التوفير نتيجة اسباب ودوافع كثيرة كالتأمين للمستقبل واكمال دراسة الابناء والمحافظة على المستوى المعاشي المألوف ... الخ فان مستوى التوفير في المجتمع يكون عاليا، والعكس هو الصحيح اذا كان الفرد غير راغب بالتوفير وليس لديه ميل نحوه لسبب او لآخر.

٤. الحوادث المؤسفة غير المتوقعة

يوفر الناس الفائض من دخولهم تحسبا للحوادث المؤسفة التي قد يتعرضون لها مستقبلا كالاتي: البطالة عن العمل والمرض والحريق والحوادث الصناعية ... الخ (٩). فعندما يتعرض الفرد لازمة او مشكلة من هذا النوع فان امواله المودعة في المصارف والمؤسسات المالية يمكن ان تساعد في تجاوز الازمة وتطويق آثارها السلبية، بينما لا يوفر الشخص اية مبالغ مالية اذا كان تحسبه لمشكلات المستقبل ضعيفا وغير موجود.